دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2015م

مدى تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية

دراسة حالة

إعـــداد

د. هناء محمد هلال الحنيطي

أستاذ المشارك في قسم المصارف الإسلامية

عميد كلية المال والأعمال

جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ المملكة الأردنية الهاشمية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمـــارات العربيـــة المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبـــي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

هذا البحث يعبّر عن رأي صاحبه

ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

ستهدفت الدراسة التركيز على بيان الحاكمية المؤسسية من حيث: المفهوم والأهمية والأسباب والإيجابيات، والأدوات الداخلية والخارجية و ماهية الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى ان الحاكمية المؤسسية نشأة نتيجة عدة أسباب أهمها: الأزمات المالية والإدارية والمخاطر التي تعرضت لها العديد من البنوك في العالم ومشكلة الوكالة التي هي السبب الأهم في ابتكار الحاكمية المؤسسية، وأن المصارف الإسلامية تولي الحاكمية المؤسسية قدراً عظيماً من اهتمامها وأدبياتها للقواعد الأخلاقية والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في امتثال جيد وحسن لمقتضيات الحاكمية. وتوصلت إلى أن دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك الإسلامي الأردني ينفرد عما هو صادر من البنك المركزي الأردني بهيئة الرقابة الشرعية، ودائرة التدقيق الشرعي، والعلاقة مع أصحاب حسابات الاستثمار. وغياب الأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية في تعليمات الحاكمية المؤسسية في كل من البنك المركزي الأردني والبنك الإسلامي الأردني. وأوصت الدراسة بأن على البنك المركزي الأردني إعادة النظر في تعليمات الحاكمية المؤسسية ٢٠١٤ لإفتقاره إلى كثير من بنود الأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية.

الكلمات الافتتاحية: الحاكمية المؤسسية، المصارف الإسلامية، أدوات الحاكمية المؤسسية.

❁ ❁ ❁

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد ﷺ. شهد العالم في العقود الماضيـة، أزمات وانهيارات اقتصادية في عدد مـن دول أمريكا اللاتينية وروسـيا ودول شرق آسـيا، مما أدى إلى توجه معظم الدول إلى التحول والاعتماد بشكل كبير على الشركات الخاصة للتخفيف من حدة الأزمات المالية والاقتصادية. وبما أن البنوك الإسـلامية جزء من المنظومة المالية فإن ذلك يحتم عليها إتباع أنظمة وسياسـات تحكم عملها كالحاكمية المؤسسـية ضمن أحـكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ولقد بحثت الأدبيات مفهوم الحاكمية المؤسسية وأهميتها في العديد من الجوانب الاقتصادية والمالية والتي تهدف إلى تقارب المصالح بين الأفراد والشركات والمجتمعات ككل بما يحقق التنمية المستدامة على مستوى الدول ككل. لذلك أصبح مـن الأهمية بيان مدى تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسـية في المصارف الإسـلامية للمحافظة على استمرارها وبقائها ونموها.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، أعقب ذلك بالخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث، ويتضمن:

أولاً: مشكلة البحث.

ثانياً: أهمية البحث.

ثالثاً: أهداف البحث.

رابعاً: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: ماهية الحاكمية المؤسسية وأهميتها، ويتضمن:

المطلب الأول: الحاكمية لغةً ومفهوماً.

المطلب الثاني: أسباب الحاكمية المؤسسية.

المطلب الثالث: الايجابيات للحاكمية المؤسسية.

المبحث الثالث: الأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية المؤسسية في المصارف، ويتضمن:

المطلب الأول: الأدوات الداخلية.

المطلب الثاني: الأدوات الخارجية.

المبحث الرابع: الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية، ويتضمن:

المطلب الأول: ماهية الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: التحديات والعقبات للحاكمية المؤسسية في العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الثالث: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني كنموذج لتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية.

الخاتمة:

النتائج

التوصيات

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

أصبحت الحاكمية المؤسسية تحتل إهتماماً بالغاً لدى الكثير من المؤسسات والشركات في ظل ما يشهده العالم من أزمات مالية واقتصادية حادة، حيث تتجه الأنظار إلى التخفيف من حدة المخاطر والأزمات التي تواجهها المؤسسات والشركات بما فيها البنوك بمختلف أنواعها نتيجة ممارساتها الخاطئة في الرقابة والإشراف وتضارب المصالح بين الأطراف المتعاقدة وكغيره من المؤسسات يعتبر البنك الإسلامي الأردني جزء من المنظومة المالية داخل الدولة، مما يترتب عليه مواكبة العصر والتطور فأخذ بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني منذ عام ٢٠٠٧ وأصدر دليل خاص به للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها ومن هنا فإن الغرض من البحث هو بيان مدى تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية. و بناءاً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

ما مفهوم الحاكمية المؤسسية؟

ما هي الأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية المؤسسية؟

ما هي العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق الحاكمية المؤسسية وما هي الحلول المقترحة؟

ما هي الحلول المقترحة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية؟

ما مدى تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية في البنك الإسلامي الأردني؟

ثانياً: أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من الإسهامات التي يتوقع إضافتها على المستويين النظري والتطبيقي، وتكمن أهميتها في كونها تبحث في أحد المواضيع المهمة والمعاصرة، وهو موضوع أدوات الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية، كما تظهر أهمية الدراسة بشكل موازٍ للأهمية المتزايدة التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي. وكذلك مدى تطبيق المصارف الإسلامية للحاكمية المؤسسية. لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية في البنوك الإسلامية، والاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بالشكل الأمثل واستثمار هذه الأموال بكفاءة، في ظل الظروف والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم.

ثالثاً: أهداف البحث:

بناءً على مشكلة البحث يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعريف بالحاكمية المؤسسية.

٢- توضيح الأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية المؤسسية.

٣- بيان العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق الحاكمية المؤسسية وما هي الحلول المقترحة.

٤- مدى تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك الإسلامي الأردني.

رابعاً: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الحاكمية المؤسسية سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية. وفي هذا الجزء من البحث سنركز على بعض الدراسات المختارة المتعلقة بالمسألة قيد الدراسة وعلى النحو الآتي:

١- تناولت دراسة (العلي، ٢٠١٤)[١]، أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة، وتضمن مجتمع الدراسة المصارف الإسلامية في الأردن. وبينت الدراسة الركائز الحاكمية المؤسسية من منظور الشريعة الإسلامية، والتأصيل الشرعي للمبادىء الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، والعلاقة بين أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية للمصارف الإسلامية ونصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة. وتوصلت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية جذورها مستنبطة من الكتاب والسنة في الرقابة والمتابعة وأنها تسعى في البنوك الإسلامية إلى ضمان مجلس إدارة كفؤ وفعال لتسير الأمور الإدارية والمالية وتعزيز الإجراءات الرقابية والإشرافية. وأوصت الدراسة بأن على البنوك المركزية الأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل المصارف الإسلامية.

٢- تطرقت دراست (السليحات، ٢٠١٢)[٢]، إلى بيان أثر بعض الأدوات

(١) العلي، شرين، أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠١٤.

(٢) السليحات، زاهر، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، ٢٠١٢.

الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة الاقتصادية المضافة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية المحلية العاملة في القطاع المصرفي الأردني وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لبعدي الحوكمة المتمثلة في تركيبة مجلس الإدارة المحلية ومجلس الإدارة الأجنبي على نسبة توزيع الأرباح، وهذا يدل على أن توجهات القائمين بإدارة البنوك من أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين نحو القدر الأكبر من الأرباح المتحققة لأغراض تمويل الاستثمار والميل نحو استخدام التمويل الداخلي بجانب التمويل الخارجي وأوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بضرورة التوجه نحو الاهتمام بمعيار القيمة السوقية المضافة كأحد المعايير المستخدمة في تقييم أدائها .

٣- بينت دراسة (غادر،٢٠١٢)[١]، مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أو ما اصطلح عليه باسم الحوكمة وبينت الدراسة أن نظام الحوكمة الجيد يستند إلى تحقيق المستوى الأمثل من الفحص والضبط والرقابة المتوازنة وتضمين خطوط التواصل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة من خلال وضع وتطوير نظام للقياس والتقييم. وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس إدارة أي شركة يعتبر المحرك الأساسي لنظام حوكمة الشركات، أما في القطاع العام فإن مفهوم الحوكمة ونطاق عملها والمسؤوليات هو تجاه مجلس الوزراء وتجاه تعيين أعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات العامة والمديرين العامين في الوزارات.

(١) غادر، محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، ٢٠١٢.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالأبعاد المحاسبية للحوكمة وضرورة القيام في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الوحدة الاقتصادية وزيادة الثقة.

٤- تناولت دراسة (الأسرج، ٢٠١٢)[١]، إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة لمؤسسة الوقف الإسلامي، وبينت الدراسة أنه بالنظر إلى الوقف بمثابة مشروع تجاري، من حيث هيكله التنظيمي، ومن حيث إدارة أصوله على أسس اقتصادية يتكون رأس المال من قسميين: أحدهما وقفي، والأخر استثماري أو تأسيس صناديق وقفية كبيرة بالنظر إلى القيمة السوقية لأصولها، تعتمد في رأسمالها على التبرعات، وعوائد استثمارها فقط، وتدار على أسس اقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تراجع دور الوقف إبان حقبة الاستعمار إلا انه في الأونة الآخيرة شهدت توجهاً جاداً لتفعيل دور الوقف في المجتمعات الإسلامية. وأن مؤسسة الوقف تحتاج إلى تطبيق مبادىء الحوكمة باعتبارها الإطار الصحيح لتطوير أداء مؤسسة الوقف. وهذا يساعدها على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء مؤسسة الوقف . وأوصت الدراسة بالعمل على استمرار وتنمية الوقف وخاصة الأهداف والخصائص المقومات والمحددات.

٥- استعرضت دراسة (القيسي، ٢٠١١)[٢]، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركات على رأس المال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة،

(١) الأسرج، حسين عبد المطلب، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسسات الأوقاف، المؤتمر العلمي الثاني: الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- مصر، القاهرة، ٢٠١٢.

(٢) القيسي، أحمد، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، ٢٠١١.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للأدوات الداخلية لحوكمة الشركات على صافي رأس المال العامل وأن الشركات (عينة الدراســة) تميل إلى عنصر السيولة من خلال تمويل جزء مــن رأس المال العامل بمصادر تمويل طويلة الأجل، الأمر الذي ينعكس بدوره على الربحية، وترى إدارة الشركات أن هناك ضرورة ملحة نحو توليد الثروة للمساهمين من خلال القيمة الاقتصادية المضافة وأوصت الدراسة الشركات بضرورة التوجه نحو اعتماد السياســة الاستثمارية والتمويلية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

ماهية الحاكمية المؤسسية وأهميتها

المطلب الأول: الحاكمية لغةً ومفهوماً:

الحاكمية لغةً: بمعنى «حكم الشيء وأحكمه»(١).

ماهية الحاكمية المؤسسية: يعد مصطلح الحاكمية المؤسسية ترجمة مختصرة للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة فهي «أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة» (٢).

تبين للباحثة أن هناك عدة تعاريف متعددة للحاكمية المؤسسية من قبل الباحثين، كلاً حسب وجهة نظره، لذلك إرتئت الدراسة الأخذ بأهم التعاريف التي تخدم ماهية البحث.

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحاكمية المؤسسية بأنها: «مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين»(٣). وتعرف على أنها «العلاقة بين الشركة والمساهمين التي

(١) أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، بيروت، لبنان: دار الفكر، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤.

(٢) عبد الوهاب، نصر علي وشحاته، السيد شحاته. (٢٠٠٧)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، مصر، القاهرة: الدار الجامعية.

(٣) Organisation for Economic CO-operation and Development. OECD Principles of Corporate Governancek 1999, http://www.oecd.org/daf/governance/principles

تحدد وتراقب اتجاه الإستراتيجية وأداء الشركة»[١]. وعرفت أيضا على أنها: «مجموعة من الأنظمة والعمليـــات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة»[٢].

وتأسيســاً على ما ســبق يمكن تعريف الحاكمية المؤسســية بأنها: النظام الذي يشرف ويراقب وينظم العلاقة بــين المالكين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة بما يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية.

ويمكن استنباط أهم عناصر الحاكمية المؤسسية بما يلي[٣]:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.

- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.

- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

- مجموعــة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمــن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشــاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

---

(١) Yadong LUO,"Corporate governance and accountability in multinational enterprises: concepts and agenda"Journal of International Management,2005,pp18.

(٢) أبو عجيلة، عماد محمد ومحمد، علام، أثر الحوكمة المؤسســية عــلى إدارة الإنتاج، الملتقى الدولي الأزمــة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، ســطيف، الجزائر، ٢٠٠٩.

(٣) الصلاحين، عبد المجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠.

المطلب الثاني: أسباب الحاكمية المؤسسية:

هناك العديد من الأسـباب أدت إلى وجود ما يعرف بالحاكمية المؤسسية نتيجة الأزمـات المالية والإدارية والمخاطر التي تعرضت لها العديد من الشركات في العالم ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١- اتجاه العديد مـن دول العالم إلى التعامل بالنظام الرأسـمالي، والاعتماد على الشركات الخاصة بشـكل كبير والتلاعب بالقوائم المالية من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مما أدى إلى انهيار شركات عملاقة، مثل شركة انرون Enron للطاقة[١].

٢- مشـكلة الوكالة: ظهـرت الوكالـة في البداية لدى العالمـان الأمريكيين Barl & Means

سـنة ١٩٣٢، اللذين لاحظا أن هناك فصلاً كاملاً بين ملكية رأسمال الشركة والرقابـة والإشراف داخـل الشركة[٢]، وتعـرف نظرية الوكالة مـن وجهة نظر العالمـان Jensen & Meckling بأنها: «علاقة موجبة يلجأ شـخص «الرئيسي - Principal» صاحب رأسـمال لخدمات شـخص آخر «العامل Agent » من أجل القيـام ببعض المهمات بدل منه، وبناءً على ذلك فإن هذه العلاقة تخوله نيابته في إدارة واتخاذ القرارات لإنجاز المهام، وذلك من خلال علاقات تعاقدية»[٣]، ومن هنا تنشأ

(١) Fawzy,S.(2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt,Working paper .No. 82,Egypt,The Egyption Center for Economic Studies PP: 6.7

(٢) فاتح، دبلـة، وعيشي، بن بشر، حوكمة الشركات كأداة لضمان صـدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسـبية وأثرها على مسـتوى أداء الأسـواق، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

(٣) دبلة، فاتح وعيسـى، بشـير، حوكمة الـشركات كأداة لضمان صدق المعلومـة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، الندوة العلمية الاولى لقسم المحاسبة السوق المالية السعودية، أبها،٢٠٠٧، ص ٣.

مشـــكلة الوكالة حيث أن الوكيل لا يقوم ببذل الجهد الكافي لتعظيم القيمة السوقية للشركة نتيجة لإختلاف الطبيعة الســـلوكية والتكوينية بين المديرين والمساهمين، مما يؤدي إلى تعرض المالكين للخســـارة، وهذا يعود إلى عدم وجود رقابة وإشراف من قبل المالكين، وبالتالي توليـــد صراع منفعة في البداية بين هذيين الاثنيين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى(١).

٣- تعارض المصالـــح بين الأطراف المتعاقدة، وذلك نتيجـــة الحاجات الذاتية للأفـــراد، مما يؤدي إلى وجـــود مصالح مختلفة وتعـــارض في المصالح بين الأطراف المتعاقـــدة، فتكون الأعمال التي يقوم بها أحد أطـــراف العقد أو كليهما ضد مصلحة الطرف الأخر(٢).

٤- عدم وضوح هيكل الملكية فهناك خليط من الملكية فمن ناحية يوجد بعض الـــشركات أظهرت وجود ملكية متناثرة وعدم تمركز الملكية في يد مســـتثمر رئيس، فتحظى مثل هذه الشركات بوجود عدد كبير من المســـاهمين يملكون عدداً قليلاً من أســـهم الشركة، مما يؤدي إلى بيع أســـهمهم وبالتالي تغير المساهمين، وعدم استقرار الشركة، ومن ناحية أخرى ظهـــرت شركات تتمثل في تركز الملكية في أيدي القليل من المساهمين الذين يسيطرون على الشركة بطرق عديدة كالاستفادة الشخصية على حساب الشركة كتقرير المكافآت الباهظة، والتمتع بأغلبية التصويت(٣).

---

(١) عبد الوهاب، نصر علي وشـــحاتهن السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، مصر، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧.

(٢) Eisenhardt, M.K, (1999). "Agence Theory:An Assessment and Review, <Academy of Management Review,Vol.(14),NO.(1),PP:38-51

(٣) خرابشـــة، سامي، حوكمة شركات المســـاهمة المدرجة في البورصة دراســـة مقارنة، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠١٣.

المطلب الثالث: الايجابيات للحاكمية المؤسسية:

هناك العديد من الايجابيات التي يشـتمل عليها تطبيق الحاكمية المؤسسـية في الشركات على اختلاف أنواعها لما تحتويه من عدالة وشـفافية إذا تم تطبيقها بدوافع ذاتية وليس إجبارية ووفق أسـس أخلاقية سـليمة ويمكن حصر أهم الايجابيات للحاكمية المؤسسية وفق الآتي:

١- تشجع الحاكمية على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية .

٢- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى[١].

٣- الاستخدام الكفء للموارد وضمان حق المساءلة عن السيطرة عليها، وربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بشكل عام.

٤- مساعدة المؤسسـات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة[٢].

(١) شـقلوق، محمد عمر وميرة، عبد الحفيظ، الحاكمية المؤسسـية وعلاقتها بالخصصة والمسـؤولية الاجتماعية، مؤتمر حاكمية الشركات والمسـؤولية الاجتماعية: تجربة الأسـواق الناشئة، جامعة اليرموك،الأردن، ٢٠١٣.

(٢) معيـزي، أحلام وبني عامـر، زاهرة، تقييم اداء الشركات من خـلال تطبيق مبادىء الحوكمة- دراسة حالة مؤسسة سـونلغاز بالجزائر، مؤتمر حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك،الأردن، ٢٠١٣.

٥- تحد من الأزمات المالية والإدارية وبالتالي تعظيم ثروة المالكين والاستمرار والنمو للشركة.

٦- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن والعمل على تفعيل النظام الوقائي الذي يؤدي إلى منع مثل هذه الأخطاء وبالتالي يعمل على تقليل مخصصات تكاليف الأخطاء[١].

❁ ❁ ❁

(١) العبيني، مهند محمد، أثر آليات الحوكمة الضريبية على الإيرادات الضريبية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية، ٢٠١٢.

المبحث الثالث

الأدوات الداخلية والخارجية للحاكمية في المصارف

المطلب الأول: الأدوات الداخلية:

تشتمل على القواعد والأسس التي تطبق داخل المصرف والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والمساهمين، وأصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل وتشمل الأدوات الداخلية ما يلي[1]:

١- حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دوراً هاماً في مراقبة أداء المصارف بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف، قد يكونون أفراداً، مؤسسين أو مساهمين كبار، فالمساهم الفرد هو مستثمر يمتلك عدداً قليلاً من الأسهم تمكنه من حضور الاجتماعات وتقديم مقترحات فقط. أما المساهم المؤسس (صناديق التقاعد، صناديق الاستثمار) لديه القدرة على التأثير الفعال في القرارات وممارسة نفوذ كبير بالإضافة إلى إدارة الأموال نيابة عن المساهمين الصغار، أما كبار المساهمين فهم من يقومون بمراقبة البنك ويعتبروا عنصر فعال ونشط داخل

(١) عياري، آمال وخوالد، أبو بكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر - ملتقى حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢.

البنك. وتحدد نسبة كبار المساهمين حسب القوانين والتشريعات المعمول بها في البلد المعني[١].

٢- مجلس الإدارة: تم تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة بموجب قانون الشركات في الأردن لسنة ٢٠٠٢ مابين ثلاثة إلى ثلاثة عشر عضوا، ويختارهم الملاك (حملة الأسهم) لينوبوا عنهم في الرقابة على إدارة المصرف[٢]، ووضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك وتتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة بما يلي[٣]:

أ- العمل على تحقيق مصالح البنك والمساهمين والمودعين من خلال تطبيق القواعد السليمة وتوافر المعلومات الكاملة عن نشاطات الشركة.

ب- العمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وخاصة عندما تنتج تأثيرات متباينة لقرارات المجلس على مختلف فئات المساهمين.

جـ- يعمل المجلس على التوافق بين قوانين البنك والقوانين والأنظمة السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

---

(١) حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٩، ص ٤٠٦.

(٢) عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم (٢٠١٣). إنعكاسات تطبيق آليات الحكومة على الشركات المساهمة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مجلد ١٧، عدد ١، ص ٢٣٠-٢٦٢، ص ٢٤٢ .

(٣) Organisation for Economic CO-operation and Development, OECD Principles of Corporate Governance, 1999, http://www.oecd.org/daf/governance/principles . نقلاً عن: القيسي، أحمد، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاسها على القيمة الاقتصادية المضافة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، ٢٠١١.

د- وضع أهداف الداء للبنك ومتابعة تنفيذها ومن ثم قياسها.

هـ- العمل على اختيار التنفيذيين الرئيسين وتحديد الجور والمزايا الممنوحة لهم.

٣- الإدارة التنفيذيـــة: لا بد أن يكون لهم الكفـــاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المـــصرف، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقاً لأخلاقيات المهنة. تعمل الإدارة التنفيذية ممثلة برئاســـة الرئيس التنفيذي وعضوية كل من كبـــار المديرين في البنك على تنفيذ العمليات وتطبيق السياســـات ووضع الهيكل التنظيمي للبنك والعمل على إعداد القوائم المالية ورفعها إلى مجلس الإدارة

٤- المراجعـــين الداخليين: أصبح للمراجعين دوراً هامـــاً في تقييم عملية إدارة المخاطر والتأثير على أداء المصرف. ويوكل إليهم مهمة إعداد البيانات المالية والقوائم المحاسبية والمحافظة على تطبيق القوانين واللوائح.

المطلب الثاني: الأدوات الخارجية:

تشمل المناخ العام للاستثمار في الدول وجميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف وتحتوي على ما يلي:

١- القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق مثل: قوانين سوق رأس المال - قوانين الشركات - قوانين المنافســـة ومنع الاحتكار - قوانين الإفلاس، حيث يعتبر إيجاد إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمراً هاماً وحيوياً.

٢- العامـــة: إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثـــيراً كبيراً في أحكام الرقابة وضبط السوق على أداء البنك، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي[١]:

(١) المرجع السابق.

أ- المودعـــين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على ســـحب مدخراتهم إذا ما لاحظـــوا إقبال البنك على تحمل قـــدر مبالغ فيه من المخاطر.

ب- وســـائل الإعلام: يمكن لوســـائل الإعلام أن تمارس رأس المال البشري ومراعـــاة مصالح الفاعلـــين الآخريـــن في الســـوق، بالإضافـــة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

جـ- شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تســـاعد مؤسســـات التقييم على دعم الالتزام في الســـوق، حيث تقوم فكرة التقييـــم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق[1].

❁ ❁ ❁

(١) المرجع السابق.

المبحث الرابع

الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: ماهية الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية:

انصب الاهتمام بالحاكمية المؤسسية في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في عولمة التدفقات المالية للسـواق المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد في أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسـيطرة عليها مما تطلب الابتكار المسـتمر لطرق إدارة الأعـمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي[١].

يشـتق مفهوم الحاكمية المؤسسـية للمصارف من مفهـوم حاكمية الشركات، يعرف بنك التسويات الدولي الحاكمية المؤسسـية في المصارف بأنها: أساليب إدارة المصارف من خلال مجلس إدارة والإدارة العليـا، التي يتم بها تحديد أهداف البنك والتشـغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، والالتزام بالعمل وفق منظومة القوانين السائدة بما يضمن حماية حقوق ومصالح المودعين»[٢].

---

(١) بلعزوز، بن علي، حبار، عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسسـات الماليـة والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشـارة لحالـة الجزائر، الملتقي العلمي الـدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس،الجزائر، ٢٠٠٩.

(٢) Organisation for Economic CO-operation and Development. OECD Principles of Corporate Governancek 1999, http://www.oecd.org/daf/governance/principles.

إن إشكالية الحاكمية المؤسسية تعتبر أكثر تعقيداً في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، وذلك نظراً لاحتواء المصارف على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل إدارة المخاطر النظامية وغير النظامية ونظام الرقابة الداخلية ومصادر الأموال التي تكون في الغالب على شكل ودائع، بالإضافة إلى طبيعة العمليات المصرفية وما يترتب عليه من احتمالية فشل المصارف في أداء وظيفتهم، فالمساهمين يفضلون تمويل العمليات المصرفية من أموال المودعين، والدائنين يطالبون بعائد أعلى على استثماراتهم، وبالتالي تكون المراقبة والشفافية أكثر دقة على مستوى المصارف مقارنة بالشركات الأخرى مما يؤدي إلى وجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد[١]. وتأسيساً على ذلك لا بد من وجود نظام للحاكمية المؤسسية بشكل يساهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية .

يتميز المصرف الإسلامي بأنه يلتزم بتطبيق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في جميع عملياته المصرفية وذلك من خلال تطبيق أسلوب المشاركة في الربح والخسارة ويتم ذلك من خلال منظومة من القيم والأخلاق الإسلامية، لذلك فإن التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الحاكمية المؤسسية يساعدها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها[٢]، وتتمتع المصارف الإسلامية بخصائص خاصة تختلف عن الشركات الأخرى ومن ضمنها ما يلي:

(١) الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر، ط!، ٢٠١٣، ص ٤٦- ٤٧ .

(٢) الهنيني، غيمان أحمد وحيمور، ساري يوسف، مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العددالثاني، ٢٠١٣، ص: ٢٠١٣.

١- تخضع المصارف الإسـلامية لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية مما يرتب عليها الالتزام بالأخلاق والقيم العقائدية السليمة.

٢- طبيعة عمل المصارف الإسلامية يختلف عن باقي الشركات المساهمة العامة حيـث أن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه المصارف مسـئولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين)[١].

٣- هيكل الملكية بالمصارف الإسـلامية مختلف عن هيكل الملكية بالشركات، حيث أن المصارف تموّل نفسـها عن طريق الودائـع، فيما تمول الشركات عن طريق حقوق الملكية[٢].

٤- تعتـبر المصارف الإسـلامية جزءاً أساسـياً في النظام المـالي نتيجة لتداول أسهمها في السوق المالي، لذلك تكون حساسة أكثر من الشركات، حيث أن تعرضها للمخاطر غالباً ما يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد بأكمله[٣].

٥- يخضع القطاع المصرفي للعديد مـن القواعد والقيود التنظيمية مما يؤدي إلى غموض موجودات المصرف ونشاطاته وتداخل أعماله[٤].

وعليه فإن تطبيق الحاكمية المؤسسـية في المصارف الإسلامية من الأهمية حيث يؤدي إلى تحقيق عدة أغراض منها[٥]:

(١) المرجع السابق.
(٢) الربيعي، وراضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، مرجع سابق، ص ٥٢.
(٣) الأسرج، حسـين عبد المطلب، الحوكمة والإمتثال في المصارف الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد ٣، ٢٠١٣.
(٤) الربيعي، وراضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، مرجع سابق، ص ٣٤.
(٥) أنظر: الأسرج، حسـين عبد المطلب، الحوكمة والإمتثال في المصارف الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسـات المالية الإسـلامية، المشـهداني، نجم، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، جامعة بغداد.

١- تعزيز الثقة المتبادلة بين المودعين وحملة الأسـهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا بما فيها مجالس الإدارة من جهة أخرى.

٢- يعمل نظام الحاكمية المؤسسية على تسهيل القيام بعمليات التفتيش والتدقيق والرقابة من قبل السلطات النقدية.

٣- العمل على حماية أموال المودعين وأموال المساهمين والمستثمرين.

٤- مواجهة حالات الفسـاد المالي والإداري، ومعالجـة القصور وتوجيه أداء المصرف بما يحقـق الوفاء بحقوق الأطـراف المسـتفيدة في المصرف،والتغلب على سـلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسـات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة.

٥- زيادة ثقة المتعاملين والمسـاهمين بالتزام المصرف بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية في عملياتها وخدماتها المصرفية.

إن المصـارف الإسـلامية تولي الحاكمية المؤسسـية قدراً عظيـماً من اهتمامها وأدبياتها للقواعد الأخلاقيـة والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في امتثال جيد وحسـن لمقتضيات الحاكمية مما لا يوجد مثله أو قريباً منه في المؤسسات المالية التقليديـة القائمة على ثقافة القوانين الجامدة والتي يكتسـب المدراء والموظفون في تلك المؤسسـات المالية مهارات تراكميةً عالية في القـدرة على التفلت منها وإخفاء جرائمهم المالية مما يوفر لهم قدراً كبيراً من الحماية القانونية وعدم المساءلة والملاحقة القضائية ويكون ذلك كله على حساب المودعين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة المالية[1].

(١) الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق.

المطلـب الثاني: التحديات والعقبـات للحاكمية المؤسسـية في العمل المصرفي الإسلامي:

تواجه الشركات ومنها البنوك الإسلامية العديد من المشاكل في تطبيق وممارسة الحاكمية المؤسسية وتتمحور أهم التحديات والعقبات بما يلي[١]:

١- غيـاب الوعي الكافي والثقـة لمفهوم وأهمية الحاكمية المؤسسـية في البنوك فالمعظم يعتقد بأنها تطبق في الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية الكبرى.

٢- عدم وجود كوادر بشرية متخصصة وكافية وممارسة للحاكمية المؤسسية.

٣- وجود فصل ما بين مجلس الإدارة وما بين المسـئولين التنفيذيين الرئيسين في البنك عند تحديد ورسم الخطط الإستراتيجية للبنك.

٤- كثير من الشركات ومنها البنوك الإسـلامية ليـس لديها الجرأة على التغيير وإعادة نظام الهيكل الإداري لها.

٥- غيـاب الإفصاح عن إنجـازات وأعمال كبـار المديرين، ومـا حققه كل منهـم من نتائج مهمة أدت إلى عدم تحسـين الأداء في البنـك، وعدم وجود معايير متخصصة للحكـم على كفاءة مجلس الإدارة وإمكانية اسـتمرار أعضاءه بشـغل هذه المناصب.

---

(١) انظر: الشـعلان، صالح، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سـوق الأسهم السعودي، رسالة ماجسـتير غير منشورة، جامعة الملك سـعود، ٢٠٠٨، السعدني، مصطفى، المراجعـة الداخلية في إطار حوكمة الـشركات من منظور خدمات المراجعـة الداخلية، المؤتمر العلمـي الأول: التدقيق الداخـلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربيـة للتنمية افدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، بتصرف.

٦- عدم وجود مشاركة لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات ومعالجة أي قصور أو خطأ يحدث في البنك.

٧- الافتقار إلى التعاون بين القطاع العام والخاص، ووجود قنوات تواصل بينهما.

٨- الفساد المالي والأخلاقي لدى العديد من الشركات ومنها البنوك والذي لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال التوجه العقائدي نحو الأخلاق الكريمة على جميع مستويات الأنشطة، فعادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحاكمية المؤسسية. حيث أن انتشار الفساد يؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمر يفقد الثقة بالبنك مما يعني زيادة سوء تخصيص الموارد واتساع نطاق الفساد.

٩- غياب الديمقراطية لدى الكثير من الدول التي تحاول تطبيق الحاكمية المؤسسية حيث تعمل الديمقراطية على إعطاء دور لقوى المجتمع المدني في مناهضة الفساد والتأكد من تحقيق مبادئ العدل والمساواة، وتقديم الدعم والمعلومات اللازمة للسلطات القضائية والتشريعية في حال وجود أي خلل دون أية ضغوط.

١٠- الافتقار إلى القوانين التي تدعم وتساند الحوكمة، فلن تكون هناك حاكمية فعالة ورشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها وذلك من خلال توافر عنصر الثواب والعقاب في القواعد القانونية في الدولة المعنية، عن طريق معاقبة المخالفين لهذه القواعد، وحماية الحاكمية المؤسسية.

١١- افتقار الحاكمية المؤسسية للمرونة والتكييف في لوائحها وقواعدها مع البيئة الداخلية والخارجية للبنك لتتلائم مع الآليات المتعلقة بنشاط البنك.

الحلول المقترحة لتطبيق الحاكمية المؤسسية في العمل المصرفي الإسلامي:

قامـت مؤسسـة Ernst and Young وبالتعاون مع الإتحـاد الدولي لمديري الـشركات The National Association of Corporate Directors باقتراح حلول لتحسين ممارسة الحاكمية المؤسسية داخل الشركات، وقامت الباحثة بتكييفها بما يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي كما يلي [١]:

١- على البنوك الإسـلامية العمل على إنشـاء لجنة دائمـة للمراجعة الداخلية وتحديد المرتبات والترشيحات في جميع مراحل تطور البنك.

٢- اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية من ذوي النزاهة والخبرة في العمل المصرفي الإسلامي.

٣- وضع معايير متخصصة يسـتطيع البنك مـن خلالها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة، والتأكد من حصول المجلس عليها.

٤- لضـمان إشراف أكثر اسـتقلالاً وشـفافية على البنوك العمـل على إضافة أشخاص خارجين، لملء الفجوات وتجديد المعلومات من خلال خبراتهم المصرفية.

٥- العمل على تكثيف عدد الاجتماعات وزيادة الوقت المخصص للاجتماعات من أجل تحسين الأداء .

٦- التركيـز على هيـكل وإدارة عمل مجلس الإدارة وعـلى المعلومات الواردة للمجلس، ووضع إرشادات وتعليمات للعمل في مجلس الإدارة.

---

(١) The National Association of Corporate Directors: Effective Entreprenanial Boards of Corporate DirectorL: www.Nacdonline .org 2002 p-3.

٧- لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين مصالح أعضاء مجلس الإدارة ومصلحة البنك، على البنك تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة.

٨- العمل على إيجـــاد توافق وموائمة بين التخطيط الإســـتراتيجي والإشراف القوي على النواحي الرئيسة في البنك، مثل تداول المناصب الإدارية، وإدارة المخاطر.

المطلب الثالث: دراسة حالة البنك الإســـلامي الأردني كنموذج لتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية:

أ- الحاكمية المؤسسية في الأردن:

بدأ الأردن بتطبيق الحاكمية المؤسسية في قطاع التأمين فقد أصدرت هيئة التأمين الأردنية تعليمات الحاكمية المؤسســـية لشركات التأمـــين (الاتحاد الأردني لشركات التأمين www.joif.org)، وعلى الرغم من أن مفهوم الحاكمية المؤسســـية موجودة في كثـــير من القوانين الأردنية ومنها قانون البنوك رقم (٢٨) لســـنة ٢٠٠٠ (البنك المركزي الأردني www.jsc.gov.jo)، إلا أنه البنك المركزي الأردني أعطى الحاكمية المؤسســـية اهتماماً خاصاً وأخذ على عاتقه إصدار دليل للحاكمية المؤسسية للبنوك بالاســـتناد إلى مبادئ الحاكمية المؤسســـية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) وإرشادات لجنة بازل، وأصدر قانون خاص للحاكمية المؤسسية وطبق اعتباراً من ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧ وأوعز البنك إلى كل بنك من البنوك الأردنية أن يعد دليلاً خاصاً به ينســـجم مع سياسته ويشـــمل الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي الأردني وفي عام ٢٠١٤ تم تعديل دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية

(موقع البنك المركزي الأردني www.jsc.gov.jo) بما يتناسب مع البيئة التشريعية في الأردن وتم استحداث وحدة خاصة بالحاكمية المؤسسية أطلق عليها (وحدة الحوكمة) وكغيره من البنوك أخذ البنك الإسلامي الأردني في إصدار دليل الحاكمية المؤسسية[١] بما يتناسب مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وضمن تعليمات البنك المركزي الأردني[٢] .

ب- التعريف بالبنك الإسلامي الأردني:

تشير المعلومات المدونة في الموقع الرسمي للبنك على شبكة الانترنت أن البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل تأسس في العام ١٩٧٨ كشركة مساهمة عامة محدودة لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨، وتم إلغاء القانون المذكور واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وأصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٠، وأصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، يتعامل البنك مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتتركز أهدافه على تقديم حلول بنكية إسلامية للعالم أجمع، وتكمن رؤيته في أن يصبح مجموعة مالية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم . ويمثل البنك الإسلامي الأردني اكبر بنك إسلامي في الأردن إذ بلغت موجودات البنك حوالي ٣ مليارات دينار، ويصل عدد العاملين فيه إلى ٢٠٠٠ موظف، ويمارس

(١) أنظر: دليل الحاكمية للبنك الإسلامي الأردني ملحق رقم (٢).
(٢) أنظر: دليل الحاكمية للبنك المركزي الأردني ملحق رقم ١)).

نشـــاطه من خلال مكتبه الرئيـــس في العاصمة عمان، إضافـــة إلى فروعه العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية (http://www.jordaninislamicbank.com).

مبررات اختيار البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل كحالة دراسية

تم اختيار البنك الإسلامي الأردني كحالة دراسية للمبررات الآتية:

١- يعمل البنك الإســـلامي الأردني ضمن قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والذي يعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في العالم، حيث يضم ما يزيد على ٤٠٠ مؤسســـة مالية تدير ما يزيد عن تريليون دولار أمريكي (١٠٠٠ مليار دولار أمريكي) من الأصول.

٢- يعد البنك الإســـلامي الأردني متكامل الخدمات، فضلا عن كونه أكبر بنك إسلامي في الأردن، إذ يتمتع بتاريخ طويل وخبرة واسعة مع الالتزام بالتطور المستمر وابتكار المنتجات المصرفية الجديدة.

٣- تلبي البيانات المتوافرة عن البنك الإســـلامي الأردني متطلبات الدراســـة الحالية.

جـ- مقارنة بين دليل الحاكمية المؤسســـية الصادر عـــن البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٠٧ و دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني[١]:

ينفرد دليل الحاكمية المؤسســـية الصادر عن البنك الإســـلامي الأردني عما هو صادر من البنك المركزي الأردني بما يلي:

(١) انظر: العلي، شرين، اثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب الســـهم العادي من الأرباح و القيمة الســـوقية المضافة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠١٤.

« أولاً: يعين المصرف بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) عـلى أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاث أشـخاص و يكون رأيها ملزما للمصرف، تتولى هذه الهيئة المهام التالية: مراقبة أعمال المصرف و أنشـطته من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسـلامية، إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال المصرف و أنشـطته، و أبداء الرأي الشرعي لمجلـس الإدارة و المدير العام فيما يختص بمعاملات المصرف، و النظر في أي أمـور يكلف بها وفقا لأوامر البنك المركزي، إصدار تقرير سـنوي للهيئة العامة للمسـاهمين. مما أصبحت تعد (هيئة الرقابة الشرعية) من المرتكزات الأساسية لدليل الحاكمية المؤسسية.

ثانياً: يتعين على المصرف إنشاء دائرة التدقيق الشرعي تابعة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة و ترفع نتائج أعمالها إليها مباشرة، و دائرة التدقيق الشرعي تدخل في مرتكزات دليل الحاكمية المؤسسـية ضمن بيئة الضبـط و الرقابة الداخلية، التي تقوم بالمهام و المسـؤوليات التالية: التأكد من أن أعمال المصرف تنسجم مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسـلامية، و التأكد من تنفيذ قـرارات و توصيات هيئة الرقابة الشرعية بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات.

ثالثـاً: الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع أصحاب حسـابات الاسـتثمار: يقوم المصرف بالإقرار بحقوق أصحاب حسـابات الاسـتثمار في متابعة أداء استثماراتهم و المخاطر ذات العلاقة و وضع الوسـائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق و ممارسـتها، من حيث: وضع أصحاب حسابات الاسـتثمار على قدم المساواة مع المسـاهمين في الحصول على معلومات اللازمة فيما يتعلق بحسـابات اسـتثماراتهم، الإفصاح عن سياسـات المصرف و ممارسـاته فيما يتعلق بحسـابات الاستثمار، و المصرف يعد مسـؤولا عن الخسـائر الناتجة عن التعدي أو التقصير في تطبيق عقد

الاســتثمار. و يقوم المصرف باعتماد إستراتيجية سليمة تتلاءم مع المخاطر و العوائد المتوقعة لأصحاب حســابات الاستثمار (اخذين في الحســبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة و المطلقة)».

وتوصلت الباحثة من خلال الاطلاع على تعليمات الحاكمية المؤسســية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم (٥٨/ ٢٠١٤) بتاريخ ٣٠/ ٩/ [١] ٢٠١٤ وتعليمات الحاكمية المؤسســية للبنك الإسلامي الأردني[٢] أنها ركزت على الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسســية وافتقــرت إلى بيــان الأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية وإعطاء عناصر البيئة الخارجية الأهمية المطلوبة المؤثرة على المصرف وتعود أهمية الأدوات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن أداء البنك ومن أهم العناصر التي لم يتم بيانها ما يلي:

١- عدم وجود بند لــشركات التصنيف والتقييم الائتــماني، حيث تعمل هذه الشركات على نشر المعلومات الكافية عن البنك بقدر من الإفصاح والشفافية.

٢- غياب دور المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وارتباطها بصغار المستثمرين وصغار المدخرين.

٣- تغيب الإطار القانوني والتنظيمي للبنك (قوانين المنافسة ومنع الاحتكار)، ومحاكمة المخالفين الإداريين والتنفيذين داخل البنك.

٤- إضعاف دور وسائل الأعلام وعدم الإشــارة لهم وإبراز دورهم في تفعيل الحاكمية المؤسسية للبنك.

❁ ❁ ❁

(١) انظر دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الأردنية ملحق(١).
(٢) انظر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني ملحق (٢).

الخاتمة

يمكن بيـان أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج ومـا توصل إليه من توصيات بالنقاط الآتية:

أولاً: النتائج:

١- إن إشـكالية الحاكمية المؤسسـية تعتبر أكثر تعقيـداً في القطاع المصرفي من القطاعات الأخـرى، وذلك نظراً لاحتواء المصارف عـلى مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل إدارة المخاطر النظامية وغير النظامية.

٢- إن المصارف الإسـلامية تولي الحاكمية المؤسسـية قدراً عظيماً من اهتمامها وأدبياتها للقواعد الأخلاقيـة والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في امتثال جيد وحسن لمقتضيات الحاكمية.

٣- تعـاني البنوك الإسـلامية كغيرها مـن البنوك من العديد مـن التحديات والعقبات في ممارسـة الحاكمية المؤسسية، وأهمها افتقار الحاكمية المؤسسية للمرونة والتكييـف في لوائحها وقواعدها مع البيئة الداخليـة والخارجية للبنك لتتلائم مع الآليات المتعلقة بنشاط البنك.

٤- يؤدي ممارسـة الحاكمية المؤسسية إلى المساهمة في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية في البنك الإسلامي.

٥- غيـاب الوعـي الـكافي والثقة لمفهـوم وأهميـة الحاكمية المؤسسـية في البنوك الإسلامية .

٦- ينفرد دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك الإسلامي الأردني عما هو صادر من البنك المركزي الأردني بهيئة الرقابة الشرعية، ودائرة التدقيق الشرعي، والعلاقة مع أصحاب حسابات الاستثمار.

٧- غياب الأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية في تعليمات الحاكمية المؤسسية في كل من البنك المركزي الأردني والبنك الإسلامي الأردني.

ثانياً: التوصيات:

على البنك المركزي الأردني إعادة النظر في تعليمات الحاكمية المؤسسية ٢٠١٤ لإفتقاره إلى كثير من بنود الأدوات الخارجية للحاكمية المؤسسية.

على البنوك الإسلامية إعطاء إهتمام أكبر لصغار المساهمين والمستثمرين في دليل الحاكمية المؤسسية .

أن تعمل البنوك الإسلامية على إستحداث وحدة متخصصة في تعليمات الحاكمية المؤسسية داخل البنك.

عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تعنى بالحاكمية المؤسسية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

❁ ❁ ❁

قائمة المصادر

المراجع باللغة العربية:

١- أبــو الفضل، جمال الدين محمــد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لســان العرب، بيروت، لبنان: دار الفكر، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤.

٢- أبو عجيلة، عماد محمد ومحمد، علام، أثر الحوكمة المؤسســية على إدارة الإنتاج، الملتقى الدولي الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٩.

٣- الأسرج، حســين عبد المطلب، الحوكمــة والإمتثال في المصارف الإســلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد ٣، ٢٠١٣.

٤- الأسرج، حســين عبــد المطلــب، دور أدوات الحوكمة في تطوير مؤسســات الأوقاف، المؤتمر العلمي الثاني: الإدارة الرشــيدة وبناء دولة المؤسسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- مصر، القاهرة، ٢٠١٢.

٥- بلعزوز، بن علي، حبار، عبد الرزاق، الحوكمة في المؤسســات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقي العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصاديــة الدولية والحوكمة العالمية،جامعــة فرحات عباس،الجزائر، ٢٠٠٩.

٦- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الإســكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٩.

٧- خرابشة، ســامي، حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة دراسة مقارنة، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،٢٠١٣.

٨- دبلة، فاتح وعيسى، بشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، الندوة العلمية الاولى لقسم المحاسبة السوق المالية السعودية، أبها، المملكة العربية السعودية،٢٠٠٧.

٩- الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر، ط!، ٢٠١٣.

١٠- السليحات، زاهر، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية المضافة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمانن الأردن،٢٠١٢.

١١- الشعلان، صالح، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٨.
السعدني، مصطفى، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العلمي الأول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية افدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥.

١٢- شقلوق، محمد عمر وميرة، عبد الحفيظ، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصصة والمسؤولية الاجتماعية، مؤتمر حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك،الأردن، ٢٠١٣.

١٣- الصلاحين، عبد المجيد، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠.

١٤- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم (٢٠١٣). انعكاسات تطبيق آليات الحكومة على الشركات المساهمة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مجلد ١٧، عدد ١ .

١٥- عبد الوهاب، نصر علي وشحاته، السيد شحاته. (٢٠٠٧، مراجعة الحسابات) وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، مصر، القاهرة: الدار الجامعية.

١٦- عبد الوهاب، نصر علي وشحاتهن السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، مصر، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧.

١٧- العبيني، مهند محمد، أثر آليات الحوكمة الضريبية على الإيرادات الضريبية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية،عمان، الأردن، ٢٠١٢.

١٨- العلي، شرين، أثر الأدوات الداخلية للحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية على نصيب السهم العادي من الأرباح والقيمة السوقية المضافة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية،عمان، الأردن، ٢٠١٤.

١٩- عياري، آمال وخوالد، أبو بكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر- ملتقى حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، ٢٠١٢.

٢٠- غادر، محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، مؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، لبنان، بيروت، ٢٠١٢.

٢١- فاتح، دبلة، وعيشي، بن بشر، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.

٢٢- القيسي، أحمد، أثر الأدوات الداخلية لحوكمة الشركة على رأس المال العامل وانعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن،٢٠١١.

٢٣- المشهداني، نجم، أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي، جامعة بغداد.

٢٤- معيزي، أحلام وبني عامر، زاهرة، تقييم اداء الشركات من خلال تطبيق مبادىء الحوكمة- دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالجزائر، مؤتمر حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك،الأردن، ٢٠١٣.

٢٥- الهنيني، غيمان أحمد وحيمور، ساري يوسف، مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العددالثاني، ٢٠١٣.

المراجع باللغة الانجليزية

1- Eisenhardt, M.K, (1999). "Agency Theory:An Assessment and Review, Academy of Management, Review,Vol.(14),NO.(1).

2- Fawzy,S.(2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt, Working paper No. 82, Egypt,The Egyptian Center for Economic Studies .

3- Organization for Economic CO-operation and Development, OECD Principles of Corporate Governance, 1999, http://www.oecd.org/daf/governance/

4- The National Association of Corporate Directors: Effective Entrepruenanial Boards of Corporate Directors: www.Nacdonline .org 2002.

5- Yadong LUO,"Corporate governance and accountability in multinational enterprises: concepts and agenda "Journal of International Management,2005.

❁ ❁ ❁